المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

العدد (1061) السنة الخامسة - الاربعاء (10) تشرين الاول 2007

http ://www.almadapaper.com

E.Mail - almada@almadapaper.com

جريدة سياسية يومية

16 صفحة

250 دينارا

تواصل عملية " تطهير الدورة "

بغداد / المدى

واصلت القوات المشتركة عملياتها العسكرية في منطقة الدورة لتطهيرها من اوكار الجريمة والارهاب.

وقال المتحدث باسم عمليات بغداد (فرض القانون) العميد قاسم عطا امس الثلاثاء ان العمليات العسكرية مستمرة في منطقة الدورة لتطهيرها من العناصر المسلحة التي تقوض امن المواطنين فيها، موضحاً ان "قوات مشتركة من الجيش العراقي والشرطة الوطنية وباسناد من القوات المتعددة الجنسيات تنفذ العملية التي اسفرت عن اعتقال عدد كبير من الارهابيين والاستيلاء على مستودعات للاسلحة والاعتدة في منطقتي الصحة واسيا ضمن حي الدورة."

وأشار الى ان "عمليات بغداد ستعلن النتائج التي ستسفر عن العملية حال انتهاء تنفيذها."

تعليمات جديدة حول الوكالات التقاعدية

تطبيق قانون التقاعد هذا الشهر بأثر رجعي منذ ١٧ / ١

بغداد / المدى

اعلن مدير عام دائرة التقاعد علي عويد ان قانون التقاعد الذي اقر في مجلس النواب سيبدأ تطبيقه اعتباراً من الشهر الجاري".

وقال عويد لـ (المدى) امس الثلاثاء ان دائرة التقاعد بانتظار رئاسة الجمهورية للتصديق على القانون"، مؤكداً: "ان التقاعد ستحسب الراتب التقاعدي للمتقاعدين باثر رجعي اعتبارا من ٢٠٠٧,/١/١٧

واوضح: "ان قانون التقاعد الموحد أنصف المتقاعدين السابقين من حيث احتساب الخدمة وتطبيقه سيكون حسب سلم الرواتب الجديد"، مبينا: "ان القانون رفع راتب التقاعد للمتوفى من ٩٥ الف دينار الى ١٣٠ الف دينار".

وتابع:" سيكون اقل راتب تقاعدي ١٥٠ الف دينار عراقي واعلى راتب ١٢٠٠٠٠٠ مليوناً ومائتي الف دينار عراقي ".

ودعا عويد:"افراد الجيش السابق الى مراجعة دائرة التقاعد لتسلم هوياتهم المنجزة لغرض ادراجهم ضمن قانون التقاعد الموحد ".

وقال:"ان الدائرة انجزت العديد من المعاملات التقاعدية لافراد الجيش السابق وهناك بعض المعاملات قيد الانجاز".

من جانب اخر قال مدير عام التقاعد: "ان الدائرة اصدرت تعليمات جديدة حول الوكالات التقاعدية حيث ستطلب الدائرة مع بداية كل سنة شهادة حياة للمتقاعدين المقيمين خارج العراق تصدر من قبل السفارة العراقية في الدولة المقيم فيها ويصادق عليها من قبل الخارجية العراقية ".

مضيفا: "فيما يخص المتقاعد داخل البلد يقوم بتوكيل شخص اخر بتسلم راتبه، وعليه بداية كل سنه مراجعة المصرف الذي يتسلم منه راتبه التقاعدي لغرض تجديد الوكالة".

طالباني: علاقتي بالايرانيين أقوى من علاقة المالكي بهم

بغداد / وكالات

أعرب رئيس الجمهورية جلال طالباني عن ثقته الكاملة برئيس الوزراء، لافتاً إلى أن علاقته بالإيرانيين أقوى من علاقة المالكي بهم.

وأضاف في مقابلة صحفية أن المالكي شخصية نظيفة ترفض الفساد والميليشيات، رافضا اتهامات بهذا الخصوص نقلتها صحيفة أميركية عن رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، وقال طالباني: "حسنا أنا لا أتفق مع رأي صديقي الدكتور إياد علاوي. أعتقد أن المالكي الذي يشغل الآن رئاسة وزراء العراق رجل نظيف ويقف ضد جميع الميليشيات كما أنه يواجه جميع الجماعات غير المرخصة التي تحمل السلاح. كما أنه رجل يقف ضد الفساد الذي كان موجودا قبل وصوله للسلطة حين اتهم عدداً من المسؤولين وبينهم وزير دفاع حكومة علاوي بالفساد.. عموماً أنا أثق به وهو شخص نقي ونظيف".

واضاف: "إنه شخص مستقل. وقد قضى وقتا طويلا خارج العراق لم يكن خلاله في إيران وإنما في سوريا. وصدقني أن علاقتي مع إيران أفضل من علاقته بها".

التعليم: العمل بنظام التحميل للطلبة المكملين بمادتين

بغداد / شاكر المياح

قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العمل بنظام التحميل (العبور) للطلبة المكملين بمادتين للعام الدراسي الماضي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧,

وقال الدكتور عبد علي حمودي الطائي وكيل الوزارة للشؤون الإدارية ان الوزارة قررت العمل بنظام التحميل للطلبة المكملين بمادتين فقط للعام الدراسي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ مضيفاً ان امتحان الطالب في المادة المحمل بها يكون من مئة موضحاً لا يرقى الطالب إلى الصف الذي يليه إلا بعد اجتياز الامتحان وبنجاح وفي حالة رسوبه يرقن قيده استناداً إلى التعليمات الامتحانية النافذة كونه سيكون قد استنفد اربع محاولات امتحانية.

واكد الطائي ان القرار يطبق على الجامعات والهيئات كافة والدراسات الصباحية والمسائية الأولية سواء كانت تعمل بالنظام الفصلي أو السنوي مشيراً إلى انه يتم تطبيق التعليمات الامتحانية النافذة فيما يخص الصفوف المنتهية.

واوضح وكيل الوزارة ان الدرس الفصلي يعامل على انه مادة سنوية لاغراض التحميل ولا يجوز عبور الطالب في حالة رسوبه بأكثر من مادتين فصليتين بأي حال من الأحوال لافتاً إلى ان الطالب يخير بين الاستفادة من هذا القرار أو اعادة السنة دواماً أو امتحاناً وحسب التعليمات.

الارهاب يواصل استهداف الابرياء

الحكومة توصي بدفع ٨ ملايين دولار لكل ضحية في اعتداء بلاكووتر

بغداد / CNN

كشف مصدر مسؤول أن تقرير الحكومة حول حادثة "ساحة النسور" يوصي بأن تدفع شركة التعهدات الأمنية الأمريكية "بلاك ووتر" ٨ ملايين دولار تعويضاً عن كل ضحية من ضحايا الحادث الـ ١٧,

وذكر المصدر أن المحققين العراقيين وصفوا قتل المدنيين العراقيين في حادثة ١٦ أيلول الفائت، بـ"القتل العمد"، وأن التقرير سيرفع إلى رئيس الوزراء نوري المالكي للإطلاع عليه.

وكان المالكي قد أناط إلى وزير دفاعه وكبار المسؤولين الأمنيين مسؤولية التحقيق في الحادثة في ٢٢ أيلول الماضي.

وأوضح مصدر بارز أن النظام القضائي العراقي سيقرر تثبيت التوصيات المتعلقة بالتعويضات والتدابير القانونية الأخرى لاحقاً.

وكان الناطق باسم الحكومة، علي الدباغ، قد أشار الأحد الماضي إلى أن التحقيق العراقي يتهم عناصر بلاك ووتر بإطلاق النار بصورة عشوائية على المدنيين وانتهاك حقوق العراقيين.

من جانبها قالت الأسوشيتد برس، عقب الإطلاع على جانب من التقرير العراقي، إن السلطات العراقية ستطلب من نظيرتها الأمريكية إلغاء كافة عقود "بلاك ووتر" في العراق خلال ستة أشهر، وتسليم العناصر المتورطة في الحادثة لإمكانية تقديمهم إلى محاكم عراقية.

وتعكس لهجة التقرير المزيد من التوتر بين حكومة المالكي والبيت الأبيض حول الحادثة التي أدت لسلسلة من التحقيقات الأمريكية والعراقية بشأنها، كما أثارت العديد من التساؤلات بشأن استخدام شركات التعهدات الامنية.

ويلقي التقرير بالضوء على التناقض في محصلة قتلى الحادث والإفادات، التي عقدت جهود وضع تسلسل الأحداث بجانب مسارعة إحدى سيارات موكب "بلاك ووتر" للعودة إلى المنطقة الخضراء، عقب الهجوم، وهروع فريق إسناد آخر بعربات مسلحة إلى مكان الحادث.

ويتهم المحققون العراقيون فريق الإسناد، المكون من أربع مركبات تابعة لبلاك ووتر، بفتح نيرانهم دون التعرض لاستفزاز، فيما تقول الشركة الأمريكية أن طاقمها تعرض للهجوم أولاً.

وخلصت الحكومة العراقية في تقريرها إلى أن ١٧ عراقياً قضوا في الهجوم فيما قالت التقارير الأولية ان المحصلة هي ١١, ولم تتوصل الحكومة الأمريكية إلى نتائج قاطعة بشأن الحادث الذي يقوم عدد من المحققين في التحقيق بشأنه، كما فتح الكونغرس تحقيقات منفصلة بشأن دور شركات التعهدات الأمنية الخاصة في العراق.

وتقول الحكومة في تقريرها إن رخصة عمل "بلاك ووتر" في العراق انتهت صلاحيتها في الثاني من تموز عام ٢٠٠٦، الأمر الذي يجردها من الحصانة للمحاكمة بموجب القانون العراقي الذي سن عقب سقوط النظام السابق.

ورفضت السفارة الأمريكية في العراق التعقيب على التقرير العراقي.

تفاصيل ص٣

ونحن نودع شهر رمضان

موجة من التفجيرات في بغداد والمحافظات.. واعتقال " سفاح أم العظام "

بغداد / المحافظات / المدى

ونحن نودع شهر رمضان الكريم وايامه المباركة، شهدت مدينة بغداد ومدن اخرى من البلاد يوم امس الثلاثاء موجة عنف جديدة تخللتها اعمال مسلحة وتفجيرات واستهداف رموز دينية وعناصر أمنية من الشرطة والجيش.. فقد اعلنت مصادر أمنية ان سيارة مفخخة انفجرت صباح امس في ساحة الخلاني وسط بغداد، تزامن ذلك مع اعلان جهات أمنية أخرى عن تفجير سيارتين مفخختين في منطقتي الشعب وحي البنوك مخلفتين ضحايا بين المدنيين.

من جانب آخر قالت مصادر أمنية في صلاح الدين ان ١٩ شخصاً في الاقل استشهدوا وجرح نحو خمسين آخرين الثلاثاء في هجومين انتحاريين متزامنين بشاحنتين محملتين ببراميل وقود في بيجي.وقال الرائد علي البجواري من شرطة بيجي ان احد الهجومين استهدف منزل قائد شرطة بيجي والثاني استهدف احد قادة (صحوة صلاح الدين) الذي يقاتل تنظيم القاعدة في المدينة نفسها.

وفي ديالى قالت الشرطة ان قوات الجيش تمكنت من اعتقال عنصرين بارزين في "القاعدة" أحدهما يلقب بسفاح ام العظام. وضبطت كميات من الاسلحة.

وعلى صعيد متصل قال مصدر امني ان نائب مدير شرطة المحافظة اغتيل صباح الثلاثاء على يد مسلحين مجهولين شمالي المدينة فيما استهدف مسلحون مجهولون دوريات للجيش اسفرت عن استشهاد عدد من افرادها واصابة آخرين..

وفي كركوك قالت مصادر امنية ان قوات الشرطة احبطت محاولة لاطلاق صواريخ كاتيوشا صوب مراكز امنية وحكومية وسط المدينة، وتمكنت من تفكيكها قبل دقائق من موعد انطلاقها.

تفاصيل موسعة ص٢

القاب الفخامة " المتشظية " في العراق الديمقراطي!

فخري كريم

احيت جهات غير معلومة، في غفلة من الدولة التي أُطيح بها، تقاليد بروتوكولية والقاباً، غابت عن وعي العراقيين وممارساتهم منذ نصف قرن، بعد ان اطاحت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بالملكية وبروتوكولاتها، وبضمنها القاب الفخامة والسعادة والمعالي بالاضافة الى الباشوية، التي تندر بها الناس، كلما عنّ لهم السخرية من شخصية عامة.

والالقاب بحد ذاتها، لا ضرر منها ولا قيمة لها، لا ترفع قامة ولا تقصر غيرها. فالزائر الى مصر، اياً كان مقامه السياسي والاجتماعي، او درجته الوظيفية، "يشبع" من لقب الباشا اينما توجه، كبادرة احترام، وربما كسخرية مبطنة يُنفس من خلالها المهمشون، غيظهم، مما هم فيه من شظف العيش وعسر الحياة، وما يرفل فيه باشوات عصر العولمة من التخمة.

كما يندر ان لا يلقب حامل حقيبة دبلوماسية، او مستخدم عدسات طبية، بسبب قصر نظره، بغير "لقب دكتور"، حتى وان كان في واقع الحال رجل اعمال أو تاجراً شبه متعلم أو حتى عتّالاً "افنديا" لا يقرأ ولا يكتب، يرافق اميراً او مسؤولاً حكومياً رفيعاً!

لكن الالقاب في الحالات الاخرى، تعكس ثقافة طبقية مراتبية، وترمز الى السلطة والامتيازات والمكانة الاجتماعية.

ان الغفلة التي اقحمت فيها القاب الفخامة والسعادة والمعالي على رجالات دولة العراق الجديد، الديمقراطي، ظلت حتى الان شكلية، يفترض فيها أن تزول مع انتهاء التكليف الرسمي، لكنها لن تظل كذلك، اذا ما استقرت في الوعي العام، مثل مظاهر اخرى تستدرجنا يومياً بدواعي، التصدي للارهاب، والعنف، وتكريس سلطة الدولة، والقانون، الى اعتماد، ما يشكل في الجوهر ادوات ووسائل للقمع، تتعارض مع الاسس الضامنة لدولة القانون وحقوق الانسان والحريات، مثل استخدام العنف المفرط، او التوقيف الكيفي، او استحداث اجهزة امنية ومخابراتية متعددة الهياكل والاهداف...

والغريب ان قادة العراق الجديد، خلافاً لتقاليدهم الحزبية والسياسية،... ولثقافة العراقيين الديمقراطية، سرعان ما تكيفوا مع هذه الالقاب، واستطابوها، رغم ان دولة، بيروقراطية البروتوكول، مثل لبنان الغتها بمرسوم، وان اكبر دولة عربية من حيث نسبة السكان والتأثير السياسي كمصر، لم تَعُد الى تداولها بعد ان الغتها ثورة يوليو ١٩٥٢,

فهل لهذا الاستخدام "المفرط" للالقاب "الملكية" في وعي قادة دولتنا الديمقراطية، دواعٍ غير شكلية؟

ليس في واقع الحال، ما يلغي الهواجس والشكوك، ويبعث على الاطمئنان.

فاذا تجاوزنا مرحلة ادارة "القيصر" بول بريمر الانتقالية، وما شهدته من تجاوزات على المال والشأن العام، او من العطايا والرشاوى والمقاولات بـ "الباطن"... فان من بين مآثر حكومة الدكتور اياد علاوي ومعاونيه، اصدار قرارات ومراسيم لها قوة القانون، تكرس امتيازات نفعية لمن يغادر المسؤولية، تثقل اعباء الدولة، لا مثيل لها، كما هو معروف في الاقل، في اي نظام او دولة، اذا استثنينا، الملكيات والامارات والانظمة الشمولية.

وهذه الامتيازات لا تقتصر على الرواتب التقاعدية المجزية، التي تصل الى ٨٠٪ من الراتب، حتى وان خدم المسؤول بضعة اسابيع، ولربما بضعة ايام!، بل ابقاء العقارات والسيارات المصفحة وعشرات المرافقين، وغير ذلك مما لا علم لنا به تحت تصرفهم وهم خارج المسؤولية.

"ومن بين هؤلاء المسؤولين المنتهية ولايتهم" من يمتلك اكثر من "فيلا" ومكتب ومنشآت، وبيوت سكرتارية وموظفين.

ان نظرة سريعة الى احوال عدد من المسؤولين السابقين والحاليين، تكفي لمعرفة "تغير احوالهم" الملفت. فكل واحد منهم تقريباً اصبح بين ليلة وضحاها، مالك جريدة واذاعة وفضائية. ومنهم من يتنقل بالطائرات الخاصة التي يشحذها من هذا البلد او ذاك، مستنكفاً التنقل بين البلدان بركوب الطائرات مع مواطنيه. ومن غير المجدي البحث عن ممتلكات بعض هؤلاء في بلدان اخرى، او في منافي اللجوء التي كانت دوائر الهجرة او الخدمات الانسانية تتصدق عليهم بمنح اللاجئين الشهرية.

ولو بقي الامر على الامتيازات المالية لكان هيناً، فهؤلاء القادة الذين احتفى بهم الشعب، كبناة عراق ديمقراطي جديد يرفل بالعدالة الاجتماعية والمساواة والرحمة، يتحولون مع تطور الاوضاع الى طبقة مهيمنة، تحاول عبر وسائلها، وهي كثيرة، تطويع قوانين الدولة لحماية امتيازاتها ومواقعها المتنفذة، وما تنويه او تخطط له.

والاخطر من ذلك، ان انعزال هؤلاء القادة حتى عن جمهورهم ومريديهم، وهم يقدمون مثلاً بسلوكهم هذا للجيل الجديد من الساسة، ومن بينهم من اعيد تأهيله وتسويقه من بقايا النظام السابق، يضعف الاحساس العام، والثقة بامكانية ارساء اسس وطيدة لديمقراطية تكفل الحقوق والحريات، وتبعد اي احتمال لاعادة تشكيل نظام استبدادي بواجهة جديدة.

ان المرحلة الصعبة المعقدة التي تجتازها البلاد، تقتضي ضمان حياة القادة والمسؤولين بمختلف مراتبهم، و لا ضير في تأمين ذلك،... ولكن الا يرى نواب الشعب، المشرعون، ان "الافراط" في الامتيازات والحصانات، مثل "الافراط" في العنف، يضعف الثقة، ويبدد الآمال؟

بقي ان نقترح على نوابنا الاشاوس، اصدار "قرار رئاسي"، يعتبر الالقاب "المفرطة في المهابة" بلا مسوغ قانوني.

ولعل في لقب السيادة ما يكفي ويزيد، في دولة هي نفسها في طور التكوين، ناقصة السيادة!

إحباط عملية لتهريب آلاف اسطوانات الغاز في النجف

النجف / المدى

القت مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية القبض على شخص استورد (١٠٢٢٠) اسطوانة غاز من خارج البلاد دون الحصول على موافقة شركة الغاز ولم تكن خاضعة للفحص واتخذت الاجراءات القانونية بحق متعهد مجزرة دواجن الكوفة لمخالفته القوانين.

وقال الرائد ازهر جساب مدير مكافحة الجريمة الاقتصادية لـ (المدى) "انه بالتعاون مع هيئة تفتيش التوزيع / فرع النجف الاشرف تم اتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالف (ع.ح) لاستيراده (١٠٢٢٠) اسطوانة غاز من خارج البلاد دون الحصول على موافقة شركة الغاز كون الاسطوانات غير خاضعة للفحص".

واضاف " وبالتعاون مع مفارز ميثم التمار تم القاء القبض على المتهم (أ.ف) وبحوزته العجلة المرقمة (٧٩٠٣) ميسان فحص مؤقت نوع متسوبيشي وهي محملة بـ (١٠٢٢٠) اسطوانة غاز في ساعة متاخرة من الليل حاول بيعها في السوق السوداء بالاتفاق مع بعض اصحاب السيارات الحوضية والعربات ".

وفي سياق ذي صلة القت مفارز المديرية القبض على شاحنة كانت معدة للتهريب خارج المحافظة محملة بثمانية اطنان من سماد اليوريا واحيل صاحبها الى القضاء وفق المادة (٢٤٠ق.ع).

كما اتخذت مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية وبالتعاون مع المستشفى البيطري في النجف الإجراءات القانونية بحق متعهد مجزرة دواجن الكوفة لعدم توفر الشروط الصحية في المجزرة وقيامه بتربية الابقار داخلها.

وفاة نزيهة الدليمي أول وزيرة في تاريخ العراق والمنطقة

بغداد / المدى

انتقلت الى جوار ربها امس الثلاثاء، نزيهة الدليمي، أول وزيرة في تاريخ العراق والمنطقة العربية، عن عمر يناهز ٨٤ عاما، بعد معاناة استمرت نحو سبعة أعوام مع الشلل والمرض.

وتعد الدليمي إحدى رائدات الحركة النسوية العراقية، وعملت مع أحزاب الحركة الوطنية أكثر من نصف قرن.

ولدت نزيهة الدليمي عام ١٩٢٣ في بغداد، وكانت طالبة خلال أعوام الحرب العالمية الثانية، ودخلت كلية الطب في بغداد عام ١٩٤١ .انتمت الدليمي الى الحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٤٨، وعام ١٩٥٩ قبلت دعوة عبد الكريم قاسم مؤسس الجمهورية العراقية، لمنحها حقيبة البلديات في حكومته.

وكانت الدليمي جزءا من الجهود التي تمخض عنها إصدار قانون الأحوال الشخصية في العراق عام ١٩٥٩، ويعد القانون الأكثر تقدما في الشرق الأوسط من حيث الحقوق التي منحها للمرأة.

تركت نزيهة العراق منذ السبعينيات وتفرغت للنشاط النسوي في عدد من البلدان الأوربية، وظلت تعاني المرض منذ عام ٢٠٠٢ حتى وافتها المنية.